

الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر
-دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016-

Trade openness and its contribution to the promotion of non-oil exports in
Algeria : A Econometrics study for the period 1990 to 2016

تاريخ الاستلام: 2018/01/ 02

تاريخ قبول النشر: 2018/02/20

د. برياطي حسين*	د. يحيى حولية	د. سحنون مريم***
أستاذ محاضر قسم -ب-	أستاذ محاضر قسم -أ-	أستاذة محاضرة قسم -ب-
جامعة مستغانم	المركز الجامعي لعين تموشنت	جامعة تلمسان
الجزائر	الجزائر	الجزائر

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة سياسات الانفتاح التجاري المنتهجة من طرف الجزائر في تطوير الصادرات غير النفطية ، ففي ظل أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة أصبح لزاما البحث عن بدائل أخرى وذلك بتشجيع الصادرات غير النفطية من خلال السياسات الانفتاح التجاري واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وأدوات أخرى كسياسة سعر الصرف وغيرها خصت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 وذلك باستخدام تقنية التكامل المتزامن وتم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية ما بين الصادرات غير النفطية ودرجة الانفتاح التجاري في حين لم يظهر أثر للاستثمار الأجنبي على الصادرات غير النفطية على المدى الطويل .
كلمات مفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، سياسة التجارة، الصادرات غير النفطية.

Abstract:

This study attempts to analyze the contribution of the trade openness policies adopted by the Algerian government in the development of non-oil exports. In light of the recent oil's crisis, Algeria has to look for another alternatives by encouraging non-oil exports through different policies such as: trade liberalization, increasing foreign investments and exchange rate policies.

* e-mail beriatih@yahoo.fr

*** e-mail: sahnoune-mimi@hotmail.com

This study was conducted between 1990 and 2016 using the cointegration technique. The results show a positive relationship between the non-oil exports and the degree of trade openness, while there was no foreign investment's effect on the non-oil exports in the long term.

Key words : Liberalization of foreign trade, trade policy, foreign trade, non-oil exports.

المقدمة:

مرت الجزائر خلال السنوات الأخير بأزمة اقتصادية جراء انهيار أسعار النفط والذي يعتبر المدخل الرئيسي لميزانية الدولة مما انجر عليها إتباع سياسات تقشفية وتقليل الواردات وتفاقم البطالة بسبب تجميد مسابقات التوظيف في الدولة ما عدا بعض القطاعات الحساسة وغيرها من الانعكاسات السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، مما يتوجب على متخذي القرار في الدولة البحث عن سياسات وإستراتيجيات مغيرة للخروج من هذا الوضع والتحرر من التبعية النفطية.

قد يعود انهيار أسعار النفط لعدة أسباب من بينها نقص الطلب العالمي على النفط و إنتاج البترول الصخري، وسقوط كل من العراق وليبيا كأحد أكبر مصدري النفط و إستلاء ما عرف بداعش على الآبار النفطية في العراق وليبيا وتسويقها في السوق الموازي وغيرها ... بعد أن وصل سعره إلى حدود قياسية خلال سنة 2011 وقدر ب 109.38 دولار للبرميل استمر هذا الارتفاع في السعر إلى سنة 2014 وقدر متوسط السعر 100 دولار للبرميل آنذاك، وانهار سعر البترول سنة 2015 إلى نصف قيمته السابقة ليصل إلى حدود 50 دولار للبرميل ويستمر هذا الوضع في سنة 2016 ويقدر ب 44 دولار للبرميل.

ففي ظل كل هذه المعطيات أصبح لزاما على الجزائر السعي إلى تطوير وترقية الصادرات غير النفطية وذلك باتخاذ سياسات وإجراءات مناسبة ومن بين هذه الإجراءات تشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيل الإجراءات القانونية أمام المؤسسات الأجنبية للاستثمار في البلد بهدف الحد من الواردات أيضا تصدير السلع المنتجة من قبل هذه المؤسسات، وكأحد السياسات المنتهجة في مثل هذه الأوضاع إتباع سياسة الانفتاح التجاري من أجل منح فرص للمنتجات الوطنية للولوج الأسواق العالمية.

ويمكن اعتبار الانفتاح التجاري كأحدى الحتميات التي فرضتها العولمة وهو سلاح دي حدين يمكن أن يعزى إليه تطوير وتشجيع الصادرات الوطنية كما يمكن أن يكون عائقا أمام

المؤسسات المحلية لما يوفره من منافسة شرسة على مستوى السعر والجودة ورغبة منا في معرفة وتحليل واقع الاقتصاد الجزائري قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

هل درجة الانفتاح التجاري في الجزائر تساهم في ترقية وتطوير الصادرات خارج

قطاع المحروقات ؟

وعليه وضعنا الفرضيات التالية:

- غياب أثر الانفتاح التجاري على تطوير الصادرات غير النفطية في ظل الأوضاع الراهنة للاقتصاد الوطني.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي في تطوير وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية.
- إن تدهور قيمة العملة الوطنية ساعدت في إعطاء ميزة للسلع الوطنية.
- مستوى النمو الاقتصادي في الدولة يهيئ المناخ المناسب للاستثمار و بالتالي ترقية الصادرات غير النفطية.

أهمية الدراسة :

تعتمد الجزائر على غرار العديد من الدول النامية، بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات غير النفطية التي شرع فيها في بداية من 1996 لترفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير، إذ ظلت الصادرات لا تتعدى 5 % في أحسن الظروف ومع انهيار أسعار النفط لا بد أن تتوالى البحوث في هذا المجال وتتكاثر الجهود لتحسين الوضع الاقتصادي.

1. الإطار النظري:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع فالتجارة الخارجية تساعد في توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة، كما تساهم في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الخيارات للاستهلاك كما للاستثمار. ويقصد بالتجارة الخارجية¹ التحركات الدولية للسلع والخدمات وهي اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة، حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على ما يتوفر من ضروريات الحياة لتتبعها، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجه لديها.

1. الانفتاح التجاري:

توجه الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية التي تبنى معالم جديدة لقانون التجارة الدولية والقائمة أساسا على حرية المنافسة، وتحديد المبادلات التجارية وذلك لتحقيق الأمن والسلم العالميين، كما سعت الدول إلى جعل الأسواق الخارجية مبنية على معالم ومبادئ

موحدة لتحقيق انفتاح تجاري يتسم بالحرية، ومن خلال ذلك انطلقت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية سنة 1947 والتي يطلق عليها الجات.

ونشأت منظمة التجارة الدولية لتكامل ما بدأتها الجات وذلك سنة 1994 عند توقيع أكثر من مائة دولة على نتائج دورية في مراكش المغربية وتقديم دول آخرة بطلبات الانضمام إلى المنظمة، بحيث كانت منظمة الجات مقتصرة على وضع مجموعة من المبادئ والتدابير المتعلقة بتجارة بعض السلع فقط، وقد استثنيت السلع الزراعية، والمنسوجات منها، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية لتغطي مجمل التجارة العالمية من السلع والخدمات.

للانفتاح التجاري مفاهيم متعددة، ويمكن تعريفه على أنه ² تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الإستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.

إن الانفتاح التجاري ³ تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين .

ومن بين الآليات المتبعة لتحرير التجارة وإزالة القيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول نجد:

التكامل الاقتصادي ويأخذ عدة أشكال منها ⁴ :

✓ منطقة التجارة الحرة: وهو اتفاق مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وما تفرضه من قيود على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

✓ الاتحادات الجمركية: الدول التي تنتمي إلى الاتحادات الجمركية تتوقع لتخفيض أو إلغاء الحواجز التجارية فيما بينها ووضع التعريفات الجمركية و الحصص مفروضة ضد الغرباء.

✓ الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل

مصير توحيد شتى السياسات الاقتصاد والمالية .حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم، هو سوق مشتركة يتم ذلك بالموافقة على إنشاء سياسات اقتصادية مشتركة في مجالات مثل فرض الضرائب وأسعار الفائدة، وحتى عملة مشتركة.

✓ **السوق المشتركة:** تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريف موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، أساسا السوق المشتركة والاتحاد الجمركي فيها الأعضاء متفقون أيضا لتخفيف القيود على حركة عوامل الإنتاج مثلا لناس والاقتصاد وكذل كتقليل الحواجز التي تعترض على بيع البضائع.

✓ **التخفيض المتوالي لرسوم الجمركية:** الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي لرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير لتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

1. سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

عرف العالم توجهها واضحا نحو تحرير التجاري وبالأخص بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تعمل على رفع الحواجز أمام حركة السلع ، أما الجزائر فقد عرفت جملة من الإصلاحات محاولة منها لتحرير تجارتها الخارجية سعيا منها إلى فتح الأسواق الأجنبية أمام منتجاتها المحلية وذلك بسن مجموعة من القوانين وعقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي * ، والسعي الدائم نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. وقد تم تحرير التجارة في الجزائر على ثلاث مراحل:

مرحلة ما قبل 1990: (مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية)⁵ خلال هذه المرحلة المؤسسات الناشطة في الدولة كانت مؤسسات عمومية ، وتميزت أيضا باتباع سياسات حمائية بالإضافة إلى سياسة الدعم وهذا ما نتج عنه إختلالات اقتصادية كبيرة .

مرحلة التحرير المقيد للتجارة 1990- 1991: تميزت هذه المرحلة بصدر قانون النقد والقرض وجاء هذا القانون لتعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وكان له انعكاس على التجارة الخارجية. كما تضمنت هذه المرحلة كسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية في السابق⁶ .

مرحلة التحرير الجزئي 1991-1994: تميزت المرحلة السابقة باقتصار التجارة الخارجية على فئة معينة (الوكلاء المعتمدون وتجار الجملة) ، واستخدام قائمة من المحظورات من قبل

* عقدت سنة 2002 وأصبحت حيز التنفيذ سنة 2005 .

* قد أنشأ خلال هذه المرحلة ما لا يقل على 7000 مقاول إستيراد وتصدير .

الوزارة ، وضرورة توفير رصيد من العملة الصعبة ، وجاءت هذه المرحلة لتخطي هذه النقاط المذكورة وذلك بسماع لكل متعامل طبيعي او معنوي مقيم أو غير مقيم في الجزائر دون شرط أو قيد⁷ (باستثناء شرط التوطين البنكي *).

مرحلة التحرير التام للتجارة ما بعد 1994 :

تميزت هذه المرحلة بإلغاء جميع القيود على التصدير باستثناء المنتجات الإستراتيجية كالنخيل والثورة الحيوانية و سلع ذات أهمية تاريخية (أثرية) حيث أن تحرير التجارة الخارجية كانت أحد الشروط المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي لإتمام الاتفاق على إعادة جدولة الديون ، كما عرفت هذه المرحلة عدة تخفيضات في الرسوم الجمركية سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45 % في 1997.

II. دراسات سابقة :

يوجد عدد من الدراسات التي حاولت تحليل هذا الموضوع حيث قدم emery (1967)⁸ قام إمري بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات ودخول الأفراد في 50 دولة خلال الفترة (1953- 1963) وباستخدام معامل الارتباط توصلت هذه الدراسة أن تنمية الصادرات يمكن أن يكون لها دور إيجابي في زيادة تصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي في إحداث النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، كما أن إحداث النمو الاقتصادي ينعكس إيجابيا على زيادة الصادرات أي وجود تأثير متبادل ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للنمو .

في دراسة أخرى ركزت على أثر كل من الاستثمارات الأجنبية و البنية التحتية المعلوماتية على الصادرات للدول ASEAN /AFTA (2003) ، للباحث Khan end Suh وتم تحليل كل من تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية و تطور البنية التحتية للمعلومات والاتصال وتم استخدام بيانات مقطعية لـ 26 دولة نامية للفترة ما بين 1995- 2000 والنتائج بينت أن البنية التحتية المعلوماتية تؤدي إلى عوائد إيجابية ومعنوية في الدول المصدرة غير أن أثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية على قيمة الصادرات لم تظهر معنوية في معظم الدول ، والأمر عائد لطبيعة الهيكل الاقتصادي للدول وبالخصوص السياسات التجارية المتبعة .

في دراسة للباحثة مريم عيسى مهني المعنونة¹⁰ : العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة نظرية تحليلية في ليبيا ما بين 1980- 2010 حيث تهدف الدراسة إلى تحليل واقع الصادرات الليبية، ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مع إشارة مختصرة إلى ما آلت

* أي تمرير كل عملية عبر بنك تجاري معتمد لدى بنك الجزائر.

إليه الصادرات النفطية عقب نشوب الصراع في عام 2011 (م)، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها :

- ✓ اعتماد قطاع التصدير على سلعة واحدة هي النفط، معا انخفاض مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ارتفاع مساهمة صادرات النفط في هذا الناتج .
- ✓ النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو غير مستقر؛ لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطية.

تناولت الباحثة صديقة باقر عبد الله¹¹ موضوع الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في العراق وتمحورت الإشكالية حول خطورة عدم التنوع هيكل الصادرات السلعية والاعتماد على النفط الخام كسلعة رئيسية قابلة للتصدير دراسة لواقع الميزان التجاري والصادرات غير النفطية في العراق للفترة 1990 إلى 2011 حيث أن العراق يعاني من عجز متواصل في الميزان التجاري للسلع غير النفطية. إذ أن صادرات النفط الخام تتراوح ما بين (99،6) و (99،7) من إجمالي الصادرات أي أن الصادرات الغير نفطية لا تتعدى الواحد بالمائة وهذا ما يدل على ضعف أداء القطاعات السلعية غير النفطية في الاقتصاد العراقي .

تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية للباحث عبد الحميد مرغيت¹² : وتعود أهمية هذه الدراسة كون أن إيران تعد تجربة ناجحة في هذا المجال فهي خامس أكبر منتج للنفط ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط ، حيث اتخذت إيران في السنوات الماضية إجراءات حاسمة بغرض تشجيع الصادرات غير النفطية . فبعدما كانت هته الأخيرة تشكل 3 بالمائة فقط من إجمالي صادرات البلد في عام 1979 ، ارتفعت حصتها بشكل تدريجي لتبلغ عام 2014 ما مقداره 46 بالمائة ، و هو انجاز مهم يستحق الدراسة والتحليل للتعرف على عوامل نجاح هذه التجربة في التنوع الاقتصادي ، ومن ثم استخلاص الدروس للبلدان التي لا يزال اقتصادها شديد الاعتماد على مداخل الصادرات النفطية. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها إيران :

-عام 1997 تم إقرار إعفاء ضريبي 100 بالمائة على مداخل تصدير السلع الصناعية والمنتجات الفلاحية.

-تم اختيار يوم 21 " أكتوبر " من كل سنة كيوم وطني للصادرات تقام فيه المعارض الخاصة بمختلف المنتجات المصدرة وكذلك الندوات وهذا تحت إشراف مباشر من وزارة التجارة.

م- في مارس 1998 منح مجلس الوزراء موافقته لجميع المصدرين للتمتع بحرية الاستخدام الكامل 100 % لإيراداتهم من العملة الأجنبية الناجمة عن نشاطهم التصديري. و قد سمحت هذا الإجراء للمصدرين بإنفاق عائداتهم بالعملة الصعبة على استيراد مواد خام وقطع غيار لأعمالهم بدلا من

إجبارهم على بيعها للبنوك المحلية بسعر الصرف الرسمي بعد أن كان البنك المركزي الإيراني يطلب من المصدرين دفع كفالة للتأكد من تحويل عائدات التصدير للبنوك الإيرانية لصرفها بأسعار رسمية .

أهم الصادرات الإيرانية بالإضافة إلى صادرات البتروكيماويات ، تشمل قائمة الصادرات غير النفطية على : السجاد ، الملابس الجاهزة،النسيج المنتجات الفلاحية كالتفاح،التمور،الطماطم ،البطاطس ،البطيخ ،الكوي ،التفاح،الزعفران ، ،الفسق(المركز الأول عالميا)، الزبيب، والقطن الصمغ والكمون-جميع أنواع الجلود، والأحذية -الكافيار) عام 2015 افتتحت إيران أضخم مزرعة في العالم لإنتاج الكافيار- (مختلف أنواع المنظفات والصابون - مواد البناء:

الأسمت،الأحجار، والمنتجات ذات الصلة-مركبات النقل: السيارات و قطع الغيار- المعادن : الألمنيوم ، النحاس ،الحديد ، الزنك -...الخدمات التقنية الهندسية...

وفيما يلي سنعرض الدراسات التي خصت الاقتصاد الجزائري قدم الباحثان براق محمد وعبيلة محمد¹³ بحثا في الموضوع بعنوان دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي وأهم ما خلص إليه الباحثين أن إجراءات دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 1996 لترفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير لا تتعدى 5% في أحسن الظروف. ويرجع ذلك إلى :

- ✓ ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر وعدم تنوعها .
- ✓ غياب ثقافة تسويق دولي لدى المؤسسات الجزائرية ،
- ✓ عدم امتلاك المصدرين الجزائريين معلومات كافية عن الأسواق العالمية التي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم .

كما يشير الباحثان إلى أن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق ، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ، يمكن أن يشكل فرصا للمؤسسات الجزائرية يتوجب استغلالها .

في دراسة أخرى للموضوع مقدمة من وصاف سعيدي¹⁴ تحت عنوان تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر واقع وتحديات حيث يرى الباحث أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر ، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم ، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالزراعة و

الصناعات الإستخراجية ، الصناعات التقليدية ، السياحة مما يجعل أن ترقية الصادرات خارج المحروقات ممكنا بتضافر جهود ضمن إستراتيجية لبناء اقتصاد غير نفطي ، كما يضيف الباحث أن الانضمام لكل من المنظمة العالمية للتجارة سيزيد من سوء الوضع .

ومن بين أهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ¹⁵ ، كرسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير بجامعة بسكرة

تسعى الدراسة إلى معالجة مشكل التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، آلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، الخصوصية، تدعيم القطاع الخاص والعمل على تخفيض القيود الجمركية و الجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية.

وخلصت الدراسة إلى :

يساهم سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية اقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات

-إن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق خلق الثروة والقيمة المضافة للمؤسسات الإنتاجية ويقوم بتوفير الخبرة والتكنولوجيا والمنافسة اللازمة لزيادة الإنتاج وتطور نشاط التصدير

يساهم تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق زيادة حركة انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وتشجيع المؤسسات على إستيراد المستلزمات بأقل تكاليف وبالتالي إنتاج منتجات تنافسية قابلة للتصدير

-يساهم القطاع الخاص على ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة تنشيط العمل الاستثماري والتجاري والإنتاجي للمؤسسات وبالتالي دعم عملية التصدير وذلك لما له من دور قيادي وفعال في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصعبة (المخاطرة في الأسواق الأجنبية).

III. الدراسة القياسية:

من خلال الدراسة القياسية سنحاول معالجة الإشكالية التي تتمحور حول مدى مساهمة الانفتاح التجاري في ترقية الصادرات خارج المحروقات ولأجل الإجابة على هذه الإشكالية تم استخدام المتغيرات التالية:

EXPO الصادرات خارج المحروقات: في هذا النموذج تعتبر الصادرات خارج المحروقات متغير مستقل حيث سنحاول دراسة وتحليل تأثيره بالمتغيرات التابعة ووحدة القياس المستخدمة هي مليار دولار.

TCH سعر الصرف الاسمي: وهو سعر الصرف الرسمي مقوم بالدولار.

Open الانفتاح التجاري: متغير الانفتاح التجاري فهو يقارن بين إجمالي الصادرات والواردات والناتج المحلي الخام، حسب المعادلة التالية:

Pib نمو الناتج الداخلي الخام: (تم استخدام النسبة المئوية).

Ide الاستثمار الأجنبي المباشر: تم استخدام الأسعار الجارية المقومة بالدولار

1. مصادر البيانات Sources of Data:

تم الحصول على البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) الموقع الإلكتروني www.ons.dz، ومن المؤسسات الدولية كالبنك العالمي (World Bank data base) والصندوق النقد الدولي (IMF Statistics) وبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة (UNCTAD STAT). والبيانات هي سنوية من الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016.

2. اختبار الاستقرار:

أحد الشروط الأساسية للتكامل هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ونستعمل في هذه المرحلة اختبار ADF^{16} لوجود الجذر الأحادي الذي يعد من أكفاء الاختبارات لاختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، و له القدرة على تحديد نوع عدم الاستقرار إن كانت من مسار TS أو DS، وهو يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO):

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (1) \text{ النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad (2) \text{ النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t \quad (3) \text{ النموذج}$$

وباستقرار المتغيرات يتم الحكم على ذلك من خلال المقارنة بين القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة:

اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : 1 \neq \phi_j$$

$$H_1 : |\phi_j| < 1$$

بحيث يكون القرار الإحصائي كالاتي:

- إذا كان الاحتمال أكبر من 5 % : نقبل الفرضية العديمة (H0) : أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وذلك لوجود جذر أحادي.

- إذا كان الاحتمال أصغر من 5 %: نرفض الفرضية العديمة (H0) : أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي فهي مستقرة.

الجدول رقم (01): إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج اختبار pp

المتغير	عند المستوى	عند الفرق الأول
Expo	0.9906	0.0000
Tch	0.9836	0.0089
Ide	0.3744	0.0000
Open	0.5030	0.0000
Pib	0.2140	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviewe6

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى Level، لهذا قمنا بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وخلصنا إلى أن السلاسل الزمنية مستقرة حيث كانت قيم T المحسوبة أصغر من T الجدولية لكل المتغيرات المدروسة و بالتالي نرفض الفرضية العديمة (H0): أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، و بالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول. وعليه بما أن السلاسل كلها مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) فإن شرط التكامل المتزامن قد تحقق أي بمعنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى وفيما يلي سنقوم باختبار التكامل المتزامن لجوهانسن.

والذي تظهر نتائجه كما هو موضح في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جوهانسن Johanson للتكامل المتزامن

نتائج اختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.752230	77.17471	69.81889	0.0115
Atmost 1	0.634993	42.29340	47.85613	0.1507
Atmost 2	0.408554	17.09740	29.79707	0.6329
Atmost 3	0.145263	3.967784	15.49471	0.9061
Atmost 4	0.001748	0.043738	3.841466	0.8343

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviewe6

بالنظر إلى اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة والتي بينت أن هذه الأخيرة مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) ولهذا قمنا بتقدير نموذج التكامل المشترك باستعمال طريقة جوهانسون وذلك بضم جميع المتغيرات، حيث يقترح جوهانسون اختبارين لتقدير عدد متجهات التكامل المشترك، و المتمثلة في اختبار الأثر (Trace) و اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)، يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

نتائج اختبار جوهانسن Johanson الموضحة في الجدول رقم (03) نتائج اختبار الأثر Trace تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى دلالة 5%. مما يدل على وجود متجه للتكامل المتزامن حسب Trace Statistic.

فذلك يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين الصادرات خارج المحروقات expo و كل من متغيرات الدراسة (TCH، OPEN، PIB، IDE)، أي أن الصادرات خارج المحروقات (متغير تابع) يتكامل تكاملا متزامنا مع باقي متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة)، الشيء الذي يقر على وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين متغيرات نموذج المدروسة، وهي تظهر سلوكا متشابهما مما يعني ذلك أنها لا تتبعد عن بعضها البعض كثيرا في المدى الطويل.

وأيضا نفس النتائج أظهرها اختبار جوهانسن Johanson الإمكان الأعظم Maximum Eigenvalue تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي وجود تكامل متزامن.

ومنه يمكن تقدير معادلة التكامل المتزامن كالآتي

$$EXPO = -8.85E-10IDE + 4.76E-05 open + 0.040141pib + 0.004497tch$$

من خلال هذه المعادلة يتبين ما يلي:

✓ وجود علاقة عكسية بين الصادرات خارج المحروقات و الاستثمار الأجنبي المباشر، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% فسينخفض الصادرات خارج المحروقات بحوالي 0.85 وحدة، مما يدل رغم زيادة الصادرات خارج المحروقات إلا أنه في المدى الطويل لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد في الاقتصاد مما يدل على أنه الصادرات رغم خروجها عن المحروقات إلا أنها مازالت قليلة أي لا زلنا في طريق الاقتصاد الريعي، وذلك كون معظم الشركات الأجنبية التي تعمل في البلاد هي مؤسسات تعمل في مجال النفط أما المؤسسات غير النفطية فهي حديثة النشأة لذلك لا يظهر أثرها في المدى الطويل ولكن يمكن تحسسه في المدى القصير في الاختبارات الموالية ، ولا ننسى الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص بعض الصناعات في الجزائر لم تكن مؤسسات إنتاجية بقدر ما كانت مستوردة للسلع رغم فتح عدة مؤسسات وشركات في شتى القطاعات خاصة المؤسسات الصناعية التي لم تكن سوى مؤسسات تركيب بالإضافة إلى غياب الجودة والسعر المناسب للوصول للأسواق العالمية .

✓ وجود علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و الانفتاح التجاري، فزيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% فستزداد الصادرات خارج المحروقات بحوالي 0.76 وحدة، الانفتاح التجاري هو العلاقة بين الاستيراد و التصدير فبانتهاج الجزائر للسياسات الانفتاح التجاري كالشراكة الأورو متوسطية ساهم بشكل خفيف في زيادة الصادرات خارج المحروقات ويعود هذا إلى ضعف القاعدة الإنتاجية في الجزائر إضافة إلى كون الجزائر إلى يومنا هذا لا تزال تعتمد على الحواجز الجمركية ونظام الحصص وغيرها من أساليب التقييد وعدم انضمامهما إلى المنظمة العالمية للتجارة كونها تمنع إستيراد بعض السلع مما يخل بإحدى مبادئ المنظمة التي تنص على المعاملة بالمثل أي فتح أسواقها أمام السلع الأجنبية حتى تحظى سلعها نفس الوضعية مع دول المنظمة للمنظمة .

✓ وجود علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج الداخلي الخام ولكن ضعيفة، فزيادة نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% فستزداد الصادرات خارج المحروقات بنسبة 0.04 وحدة، مما يؤكد أن زيادة إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين

في الاقتصاد له اثر على زيادة الصادرات خارج المحروقات، والذي (PIB) يعتبر كمؤشر على صحة الاقتصاد وكذلك كمؤشر لقياس مستوى المعيشة للأفراد، ورغم أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي وأيضا ارتفاع نسبة البطالة وقلة اليد العاملة ذات الكفاءة الجيدة، لهذا على الدولة فتح المجال للقطاع الخاص وتنويع الصناعات وتشجيعها وهذا بمنح تحفيزات ضريبية ومن أجل الوصول إلى بالاعتماد الذاتي على التصنيع و حتى على التصدير و الخروج من مجال الاقتصاد الريعي والتنوع في الاقتصاد ومنه يكون التنوع في الصادرات خارج المحروقات ومنه ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد.

✓ وجود علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و سعر الصرف الاسمي ولكن ضعيفة جدا، فزيادة سعر الصرف الاسمي بنسبة 1% فستزداد الصادرات خارج المحروقات بنسبة 0.004 وحدة، وهذا راجع إلى أن رغم زيادة الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تبقى قليلة لان معظم الصادرات تكون في المحروقات و عليه زيادة سعر الصرف الاسمي تكون قليلة، لان سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى ضعيف وهذا راجع إلى ضعف الاقتصاد الجزائري واعتماده بنسبة كبيرة على نقمة الذهب الأسود، لهذا تسعى الجزائر جاهدة على فتح المجال للقطاع الخاص من اجل التنوع للخروج من المحروقات و عليه تقوية النشاط الاقتصادي و يكون ذلك واضح الأثر على سعر الصرف الاسمي.

نموذج تصحيح الخطأ الموجه

نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) يستعمل كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، فهو يستخرج الفروقات أو الأخطاء e_t بين القيم الفعلية للمتغير التابع و القيم المقدرة في النموذج التكاملي ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد كما توضحه المعادلة التالية¹⁷:

$$\Delta y_t = C + \lambda e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{avec} \quad \lambda < 0$$

$$\Delta x_t = C' + \lambda' e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha'_i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta'_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon'_t \quad \text{avec} \quad \lambda' < 0$$

$$e_t = y_t - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 x_t$$

ومنه يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) باستخدام برنامج Eviews6 فيتم الحصول على النتائج التالية و الموضحة في الجدول رقم (04):

الجدول رقم (03): نتائج اختبار تصحيح الخطأ الموجه (VECM)

CointEq1	-0.102691
SE	(0.13522)
F statistic	[-0.75946]

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviewe6

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ الموجه معاملا سالبا وغير معنوي وهو يمثل قوة الرجوع نحو التوازن الآجال الطويلة، والذي يعني أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار 10,26%، بسرعة التعديل مقدارها $(9=1/0.10)$ ، وبالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة تكامل متزامن ما بين متغيرات الدراسة.

مع العلم أن النموذج مفسر بمقدار 40% ، وهي نسبة يمكن اعتبارها جيدة أي أن اختيار متغيرات المفسرة للظاهرة كان صائبا إلى حد ما إلا أنه وكأي نموذج آخر نسبة معتبرة لظاهرة الصادرات خارج المحروقات غير مفسرة داخل هذا النموذج وقد يرجع إلى إهمال بعد المتغيرات المهمة والمؤثرة على المتغير التابع كالتحفيزات الضريبية والتي لها أثر مهم على تشجيع المؤسسات الوطنية على الإنتاج و ترقيته وتصديره ، إضافة إلى السياسات التسويقية الدولية التي تغيب على مؤسساتنا التي تضع نصب أهدافها تلبية الطلب المحلي ولا تسعى إلى دراسة الطلب العالمي و مختلف خصائصه التي تتغير من دولة إلى أخرى وهذا لأسباب دينية ومناخية و نفسية وغيرها ...

وفيما يلي سنقوم بتحليل تأثير متغيرات الدراسة على الصادرات خارج المحروقات في المدى القصير .

تحليل التباين Variance Décomposition:

يستعمل للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الذي يعود إلى التنبؤ في نفس المتغير والمقدار الذي يعود إلى خطأ في المتغيرات الأخرى، أي هو يقيس مقدار التغير (الذي يعود إلى المتغيرات الأخرى في النموذج) في متغير ما والذي يعود إلى التغير في المتغير نفسه.

أو بعبارة أخرى: تحليل تباين الخطأ يهدف إلى تحديد وحساب مدى مساهمته في تباين الخطأ.¹⁸
والجدول رقم (05) يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (04): نتائج تحليل التباين Variance Décomposition

Period	S.E.	EXPO	IDE	OPEN	PIB	TCH
1	0.212825	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.258925	76.40872	21.73597	0.011653	0.174752	1.668907
3	0.279993	70.53109	20.01387	3.187307	4.355362	1.912367
4	0.302773	72.18093	17.54081	3.571350	4.831012	1.875897
5	0.305674	71.17679	17.37022	4.226837	4.973546	2.252612
6	0.323982	63.39490	24.68360	5.067444	4.710245	2.143817
7	0.335573	59.10211	26.88738	5.006757	5.458715	3.545045
8	0.347292	56.35847	29.09942	4.821611	5.148448	4.572051
9	0.362940	52.47545	32.63684	4.455482	4.984618	5.447617
10	0.373946	50.29304	32.63347	4.232520	5.673888	7.167086

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eview6
 خلصت نتائج تحليل التباين Variance Décomposition كما هي موضحة في الجدول رقم (05)
 إلى أن:

سنبداً بالصادرات خارج المحروقات EXPO، فمعظم تقلباته في الفترة 1 فهي ناجمة من نفس المتغير، أي أن تحليل التباين للصادرات خارج المحروقات في الفترة الأولى قدر بنسبة 100% على الترتيب من الخطأ بالتنبؤ في تباينه يرجع لنفس المتغير، وبدأت النسبة تنخفض بنسب متقاربة حتى وصلت خلال الفترة الأخيرة وهي 10 إلى 50.29%، بمعنى مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر بـ 49.71%، وعليه فالمساهمة الأكبر لتقلبات الصادرات خارج المحروقات فهي ترجع إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر IDE بنسبة 32.63% تم سعر الصرف الاسمي TCH بنسبة 07.16% وبعدها نمو الناتج الداخلي الخام PIB بنسبة 05.67% وأخيراً الانفتاح التجاري OPEN بنسبة 04.23% كما هي على الترتيب، وعليه كل من المتغير IDE يفسر خطأ التنبؤ في EXPO أكثر مما تفسره بقية المتغيرات (TCH، OPEN، PIB).

فالاستثمار الأجنبي المباشر يفسر في الفترة الثانية والثالثة بنسبة 21.73%، 20.01% على التوالي من خطأ التنبؤ في الصادرات خارج المحروقات، وبعدها عرفت النسب انخفاضاً في الفترة الرابعة والخامسة بنسبة 17.54%، 17.37% على الترتيب، وبعدها عرفت ارتفاعاً مستمراً حتى وصلت للفترة التاسعة والعاشر بنسبة 32.63% من خطأ التنبؤ في EXPO، وهو يحتل

المرتبة الثانية من حيث تفسير خطأ التنبؤ في EXPO في الفترة الأخيرة ، ومن الواضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات خارج المحروقات كان بسيطاً خلال الفترات الأولى للدراسة وهذا راجع لطبيعة الفترة الحرجة التي مر بها الاقتصاد الجزائري من عدم استقرار سياسي وأمني ما جعل الجزائر دولة مستبعدة من قبل المستثمرين الأجانب وهذا حتى الفترة السادسة .

ويلمها سعر الصرف الاسمي TCH حيث نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في القوة التفسيرية للمتغيرات، حيث بلغت أعلى قوة تفسيرية في الفترة العاشرة بنسبة 7.16% من خطأ التنبؤ في EXPO، وهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث تفسير خطأ التنبؤ في EXPO في الفترة الأخيرة، ومن المنتظر أن يكون انخفاض قيمة العملة عاملاً لزيادة الصادرات كما يعرف في منهج المرونات غير أن ضعف الإنتاج والجودة لم يحقق الأهداف المرجوة .

أما بالنسبة لنمو الناتج الداخلي الخام PIB يفسر في الفترة الثانية بنسبة 0.17% من خطأ التنبؤ في الصادرات خارج المحروقات، وهو تفسير ضئيل جداً، وعرفت بعدها القوة التفسيرية للمتغيرات زيادة حيث بلغت القوة التفسيرية في الفترة السابعة بنسبة 5.45% من خطأ التنبؤ في EXPO، وبعدها عرفت انخفاض في القوة التفسيرية للمتغيرات حيث وصلت في الفترة التاسعة إلى نسبة تقدر بـ 4.98% من خطأ التنبؤ في EXPO، وارتفعت القوة التفسيرية في الفترة الأخيرة بنسبة 5.67% وهو يحتل المرتبة الرابعة من حيث تفسير خطأ التنبؤ في EXPO في الفترة الأخيرة.

أما بالنسبة للانفتاح التجاري OPEN يفسر في الفترة الثانية بنسبة 0.01% من خطأ التنبؤ في الصادرات خارج المحروقات، وهو تفسير ضئيل جداً، وعرفت بعدها القوة التفسيرية للمتغيرات زيادة حيث بلغت أعلى قوة تفسيرية في الفترة السادسة بنسبة 5.06% من خطأ التنبؤ في EXPO، وبعدها عرفت انخفاض في القوة التفسيرية للمتغيرات حتى وصلت في الفترة الأخير إلى نسبة تقدر بـ 4.23% من خطأ التنبؤ في EXPO، وهو يحتل المرتبة الخامسة من حيث تفسير خطأ التنبؤ في EXPO في الفترة الأخيرة. إن الانفتاح التجاري يعزى إليه إزالة العوائق أمام منتجاتنا المحلية ولكنه يزيل العوائق أيضاً أمام المنتجات الأجنبية للدخول الأسواق المحلية وفرض منافسة كبيرة للسلع المحلية مما يؤدي إلى تراجع مؤسساتنا الوطنية بسبب مشكل كبير التكاليف ونقص في الجودة ولهذا تبقى سياسة الانفتاح التجاري لها اثر بسيط جداً على ترقية الصادرات خارج المحروقات .

وبالتالي نخلص إلى أن التضخم IDE له قوة تنبؤية أعلى من بقية المتغيرات في تفسير خطأ التنبؤ في الصادرات خارج المحروقات EXPO على طوال الفترات العشر.

تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impulse Réponse Fonction

طريقة دوال الاستجابة تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية أي تعمل على حساب المضاعفات الديناميكية الموجودة، فهي تبين إثر حدوث صدمة في الأخطاء رد فعل نظام المتغيرات الداخلية، وهي تبين أثر انخفاض مفاجئ ووحيد لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات.¹⁹

أو هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فهي تعمل على معرفة ما مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمة غير متوقعة وذلك في حدود خطأ المتغيرات، مقدار انحرافها المعياري واحد. و الجدول رقم (06) يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (05): نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impulse Réponse

Period	EXPO	IDE	OPEN	PIB	TCH
1	0.212825	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.077018	-0.120716	-0.002795	-0.010824	0.033450
3	0.063777	0.033434	0.049909	0.057422	-0.019503
4	0.104286	0.019743	0.027842	-0.031847	0.014847
5	0.018331	0.012258	0.025991	0.014781	0.019624
6	0.006063	0.098381	0.037008	0.017232	0.012061
7	0.003517	0.066096	0.017862	-0.034683	0.041735
8	-0.037693	0.069425	0.013318	-0.007914	0.039018
9	-0.033890	0.088846	0.007319	-0.018878	0.040761
10	-0.034697	0.051401	-0.007039	-0.036988	0.053350

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviewe6

✓ استجابة الصادرات خارج المحروقات (EXPO to EXPO):

إن الصدمة الهيكلية أو المفاجئة بمجرد حدوثها بمقدار انحراف معياري واحد في الصادرات خارج المحروقات نفسه، فذلك له أثر إيجابي خلال كل فترات السبع الأولى، إلا أنه نلاحظ أنه من الفترة الأولى إلى الفترة الثالثة كان في تناقص وارتفع في الفترة الرابعة وبعدها عرف تناقص حتى الفترة الأخيرة حتى وصل إلى أثار سلبية في الفترات الثلاثة الأخيرة، فمن الدلالة الإحصائية فإن ذلك الأثر يكون ما بين الفترة الأولى إلى السابعة من الدراسة.

✓ استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر (EXPO to IDE):

فبمجرد حدوث أي صدمة على الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار انحراف معياري واحد فذلك يؤثر على الصادرات خارج المحروقات بشكل سلبى خلال الفترة الثانية من الدراسة، ليصبح بعد

ذلك الأثر إيجابيا ما بين الفترة الثالثة إلى الأخيرة من الدراسة التي عرفت تدبدا في القيم، فمن الدلالة الإحصائية فإن ذلك الأثر يكون ما بين الفترة الثالثة إلى الأخيرة من الدراسة.

✓ استجابة الانفتاح التجاري (EXPO to OPEN):

إن حدوث أي صدمة مفاجئة على عرض النقد بمعناه الواسع بمقدار انحراف معياري واحد، سوف يؤثر على الصادرات خارج المحروقات بالأثر السلبي خلال الفترة الثانية و بعدها بالأثر الإيجابي وذلك ما بين الفترة الثانية حتى الفترة التاسعة من الدراسة التي عرفت قيمها تدبدا، و الفترة العاشرة من الدراسة يصبح الأثر سلبي، ومن الدلالة الإحصائية يكون الأثر مقبولا من الفترة الثانية حتى الفترة التاسعة من الدراسة.

✓ استجابة نمو الناتج الداخلي الخام (EXPO to PIB):

أي صدمة هيكلية تحدث على نمو الناتج الداخلي الخام بمقدار انحراف معياري واحد، سيؤثر على الصادرات خارج المحروقات سلبيا خلال فترة الدراسة الثانية، ليصبح هذا الأثر بعد ذلك أثرا إيجابيا في الفترة الثالثة و بعدها بأثر سلبي على الفترة الرابعة، و متصاعدا بأثر إيجابي من الفترتين الخامسة و السادسة، و بعدها يكون الأثر سلبي من الفترة السابعة حتى الفترة الأخيرة من الدراسة، فمن الدلالة الإحصائية فإن هذا الأثر يكون فقط ما بين الفترة الثالثة و الخامسة و السادسة من الدراسة.

✓ استجابة سعر الصرف الاسمي (EXPO to TCH):

أي صدمة مفاجئة تحدث في سعر الصرف الاسمي بمقدار انحراف معياري واحد، سوف يؤثر ذلك على الصادرات خارج المحروقات بأثر إيجابي في الفترة الثانية من الدراسة، و بعدها يكون الأثر سلبي في الفترة الثالثة من الدراسة، و إما الفترات من الرابعة حتى الأخيرة يكون الأثر إيجابي من الدراسة، أما من ناحية الدلالة الإحصائية فهذا التأثير مقبول إحصائيا في الفترات الثانية و من الرابعة حتى الأخيرة.

الخاتمة:

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما لها من أثار إيجابية على الميزان التجاري ، و ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة ، و الجزائر كدولة نامية و مصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها و عدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، فقد مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من المحطات منذ الاستقلال و بدأت تعمل الجزائر على ترقية الصادرات غير النفطية منذ 1990 اعتبرت هذه الفترة حرجة في تاريخ الاقتصاد الجزائري بحيث أن تدهور الأوضاع السياسية للبلد (العشرية السوداء) كان لها أثر

على تدهور الوضع الاقتصادي ، ولهذا نجد أن نسبة الصادرات غير النفطية تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات التي لم تتجاوز 3 % خلال السنوات التسعينات ما عدى سنة 1996 حيث بلغت نسبة الصادرات غير النفطية 6,58 وهذا الارتفاع المحسوس مقارنة بباقي السنوات كان نتيجة لتسديد الجزائر لجزء من ديونها إلى روسيا على شكل بضائع، وبقيّة الصادرات غير نفطية محتشمة إلى سنة 2012 حيث قدرت نسبة مساهمة ب 2,87 من إجمالي الصادرات أي ما يعادل قيمة 2165 مليون دولار وكانت النسب المئوية متقاربة خلال باقي السنوات ومن الملاحظ ان الفترة 2005 إلى 2008 عرفت تزايد تدريجي في نسبة الصادرات غير النفطية لكن ما بعد ذلك تعود للتراجع نسبة الصادرات غير النفطية وكان هذا إنعكاسا طبيعيا للأزمة المالية العالمية .

تعتبر سنة 2014 هي السنة التي حققت فيها أعلى قيمة مساهمة ب 2810 مليون دولار أي ما يعادل 5,97% و هذا نتيجة لجملة الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر لتطوير الصادرات غير النفطية، أما فيما يخص الصادرات النفطية فقد سجلت خلال هذه الفترة تراجع واضح خلال السنوات 2013، 2014 و 2015 و هذا بسبب الانخفاض المستمر لأسعار البترول وقلة الطلب العالمي عليه.

إن الجزائر و بالرغم من الاستراتيجيات التي حاولت إتباعها لتنويع صادراتها إلا أنها باءت بالفشل حيث أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية لم تتجاوز 2 % نحو العالم الخارجي و مازالت الصادرات النفطية هي التي تكتسح النسبة الأكبر وعليه أن الاقتصاد الجزائري مازال اقتصاد ريعي .

وبالتالي لا بد من العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة الاعتماد على آليات تحرير التجارة الخارجية إنشاء المنطقة الحرة ، تخفيض القيود الجمركية و بإستخدام أدوات أخرى سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر ، والخصوصية ، والسياسة الجبائية .

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ - محمد السانوسي شحاته، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دارالفكرالجامعي، مصر، 2007، ص46.
- ² - عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص44.
- ³ - ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص4.
- ⁴ Jim sherlock and jonathanreuvid, "the handbook of international trad, GMB publishing Ltd, second edition,united kingdom, p7.
- ⁵ 1تومي صالح وعيسى شقبقب، النمذجة القياتية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية الفرة 1970-2002، مجلة الباحث ورقلة العدد الرابع، 2006، ص40
- ⁶ Y.BENABDELLAH,La reforme,économique en Algérie,incuonde arabe Maghreb, Machrek 1999,P22
- ⁷ محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية العدد 23، 2001، ص 49
- ⁸ Emery, R.F., 1967. The relation of exports and economic growth. Kyklos, 20: 470–486.
- ⁹ Suh, Khan, The effect of FDI inflows and ICT infrastructure on exporting in ASEAN/AFTA countriesA comparison with other regional blocs in emerging markets, Article in International Marketing Review · October 2003
- ¹⁰ مريم عيسى مهني ، العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980 – 2010 عن مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا المجلد 7، العدد 20 ، 2016.
- ¹¹ صديقة باقر عبد الله ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية ،مركز التدريب والبحوث الإحصائية ،العراق ،2012
- ¹² عبد الحميد مرغيت ،تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجبيل الجزائر ، 2015.

- ¹³ براق محمد ، براق عبيلة دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بأستخدام مقارنة: التسويق الدولي ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 4 ، 2007.
- ¹⁴ وصاف سعدي ، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مجلة الباحث العدد 01 ، سنة 2002
- ¹⁵ حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة بسكرة، 2013.
- ¹⁶ - DICKEY D.A , FULLER W.A. "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", *Econometrica*, Vol 49, 1981, p 1072.
- ¹⁷ - Régis BOURBONNAIS, *Econométrie manuel et exercices corrigés*, Dunod, Paris, 2004, 5e édition, p 289.
- ¹⁸ - شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص 283.
- ¹⁹ - شيخي محمد، المرجع السابق، ص 281.